

السادة / قطاع الافصاح
البورصة المصرية
تحية طيبة وبعد

نرفق لسيادتكم مع هذا رد الشركة على تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،



تحريرا في ٢٠٢٦/٨/١٨

**الرد على تقرير مراقب حسابات الشركة على القوائم المالية المستقلة والمجموعة لشركة بي إي جي للتجارة والاستثمار
في ٢٠٢٠-٦-٣٠**

- ١- عدم تطبيق معيار المحاسبة رقم ٤٧ (الأدوات المالية) وذلك فيما يخص دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة .
جارى اعداد دراسة في ذات الشأن بدراسة كافة الخسائر الائتمانية المتوقعة وسوف يتم تطبيق المعيار في الفترة المالية القادمة .
- ٢- لم تقم الشركة بالالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٣١ (اضمحلال الأصول) بشأن اعداد دراسة تقييم للاستثمارات في الشركات التابعة .
نود الافادة لسيادتكم بانه تم اعداد دراسة بتاريخ ابريل ٢٠٢٥ وتم تعديل القوائم المالية، وتم تعيين مكتب انتر كاب كابيتال للاستشارات المالية وذلك لإعداد تقييم مالي للاستثمارات في الشركات التابعة، واعداد القيمة العادلة لها، وذلك للالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٣١ (اضمحلال الأصول).
- ٣- لم نتأكد من صحة عدم تكوين مخصصات في القوائم المالية حيث لم يتم موافاتنا بشهادة الموقف الضريبي .
تم تعيين مكتب ALG للاستشارات الضريبية للشركة لتطبيق لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ وكذا تكوين المخصصات.
- ٤- حتى تاريخ اعداد التقرير لم تقم الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية للنظر في استمرارية الشركة حيث تجاوزت الخسائر أكثر من نصف حقوق المساهمين .
تقوم الشركة حالياً بتحديد موعد لانعقاد مجلس الادارة لتحديد موعد إنعقاد وارسال الدعوات لانعقاد الجمعية العامة الغير عادية في اسرع وقت ممكن .
- ٥- لم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ وذلك فيما يخص احتساب ضريبة الدخل المؤجل .
تم تعيين مكتب ALG للاستشارات الضريبية للشركة لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤

بخصوص التحفظات المدرجة في القوائم المالية الدورية المجمعة للفترة ٢٠٢٠-٦-٣٠

- ١- لم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ (اضمحلال الأصول) بشأن عمل دراسة لقياس اضمحلال الشهرة
نود الافادة لسيادتكم بانه تم اعداد دراسة بتاريخ ابريل ٢٠٢٥ وتم تعديل القوائم المالية، وتم تعيين مكتب انتر كاب كابيتال للاستشارات المالية وذلك لإعداد تقييم مالي للاستثمارات في الشركات التابعة، واعداد القيمة العادلة لها، وذلك للالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٣١ (اضمحلال الأصول).